واقع المؤسسات الوقفية في المجتمع السعودي

أماني بنت زهير الشهري

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – جامعة الملك سعود

ملخص

ان المكانة التاريخية والدينية التي تحتلها الأوقاف في المجتمع السعودي كبيرة جداً، وهذا ما ساعد على العمل على تنميتها وتطويرها وحمايتها وصيانتها منذ وقت مبكر، وذلك لما لها من دور هام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، كما عولت عليها رؤية المملكة 2030 باعتبارها الممول الأكبر والمستدام للقطاع غير الربحي بشكل عام، الا ان المتقصي لواقع اسهاماتها في التنمية يجد ان هناك بعض التحديات التي تواجهها ومنها النظرة الضيقة للوقف على انه مؤسسة دينية ومن ثم لا صلة له بالشئون الاجتماعية المدنية مما اضعف اسهامها في التنمية الاجتماعية فترة زمنية طويله أدى ذلك الى تقليدية مصارفها وحصرها في مجالات تقليدية لا تتناسب مع حاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة، إضافة الى بعض المشكلات المتعلقة بالأوقاف نفسها، وعليه ترى الباحثة ان المؤسسة الوقفية بحاجة الى تطويرها وذلك لمساعدتها على الاسهام في التنمية وتحقيق رؤية 2030 وذلك من خلال حوكمتها والعمل على مواجهتها للتحديات الاجتماعية وذلك لتحقيق اسهام في التنمية الاجتماعية و نشر الوعي في المجتمع بالأوقاف.

مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع غير الربحي عنصراً مهماً في المنظومة الاقتصادية والتنموية ويحتل حيزاً مهماً من الثروة القومية في البلدان المتقدمة، وأصبح يشكل رقماً مهماً في المعادلة الاقتصادية اليوم، وهو مكملاً لمهام ومسؤوليات القطاع العام الحكومي (الأول)، ومتكاملاً مع القطاع الخاص الربحي (الثاني) في جميع عمليات التنمية والتنمية المستدامة.

وغالباً ما يقدم تلك الخدمات التي يصبح القطاع الحكومي عاجز وغير قادر على تقديمها وكذلك القطاع الخاص، لما يتميز به من مرونة ولدافع حب الخير لدى المنتمين فيه مما يجعله سريع التجاوب مع التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع.

ويتخذ أشكال عدة كالمنظمات والمؤسسات والجمعيات والأنشطة الأهلية والخيرية والمدنية والاوقاف، حيث يعتبر الوقف مصدر مهم لحيوية المجتمع وفاعليته وتجسيد حي لقيم التكافل الاجتماعي وترسيخ لمفهوم الصدقة الجارية بمنحها للحياة الاجتماعية بمنافع مستمرة ومتجدده تنتقل من جيل إلى

آخر حاملة مضموناتها العميقة في إطار عملي يجسده وعي الفرد بمسئولياته الاجتماعية ويزيد إحساسه بقضايا مجتمعه، ويجعله في حركة تفاعلية مستمرة مع همومهم الجزئية والكلية (السدحان2018: 17).

يعتبر الوقف أحد أبرز سمات المجتمع الإسلامي واحد دعائم الاقتصاد فيه واحد أهم مصادر العمل الخيري والتطوعي، لما تتميز به من حس تراحمي لا تقتصر المنفعة فيه على الفرد بل تمتد إلى أفق أوسع تتعدى حدود الاقتصار المكاني والزماني الى الشمول النوعي والامتداد الزماني(السدحان2018: 21).

ويعتبر الوقف أحد عناصر التنمية الاجتماعية، فهو يقوم على عمليات تغيير تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمة العامة المناسبة لهم في جوانب التعليم، الصحة، الإسكان، والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية، كما يساهم في بث روح التعاون والتكافل الاجتماعي من خلال مد يد العون والمساعدة لأفراد المجتمع كافة على اختلافهم كالعجزة والمحتاجين وغيرهم، (أبو جزر، 2019: 54) و (منصور2006: 22)مما يخلق شبكة امان اجتماعي تساعد على محاربة الفقر والقضاء عليه مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية على نحو مستدام ويضمن توزيع الثروة نحو كل طبقات المجتمع المحتاجة.

كما يساهم في التوزيع العادل للثروات من خلال ديناميكية حركة الأموال بين مختلف الطبقات في المجتمع حيث تدور الأموال عبر الأجيال من الطبقات الغنية إلى المحتاجة لها بما يسمح بتوجيه الأموال في المشاريع ذات النفع العام، هذا يساعد على تقليص حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة و يخفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، مما ينعكس اثره على الاستقرار في المجتمعات(بوشلاغم وآخرون، 2017: 9).

كما ان للأوقاف دور في استدامة الترابط الاسري والمحافظة على متانة العلاقة بين افراد الاسرة الواحدة وترابطها خاصة في الوقف الأهلي حيث يهدف إلى حماية افراد الاسرة الواحدة باعتبارها لبنة أساسية في بناء المجتمع وبالتالي يترك اثاره على حياة الاسرة ويحافظ على تماسكها، ويحول دون اقتسام الأملاك أو رهنها أو بيعها من طرف الورثة .

وتُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرئيسية –إن لم تُكن الأولى– في احتضانها للأوقاف، سواء من حيث الكمية العددية، أو القيمة المالية، وذلك راجع إلى التراكم المتوالي للأوقاف طوال الأربعة عشر قرنا الماضية على أرض الحرمين الشريفين (السدحان2018: 325).

كما ظهر الاهتمام بالأوقاف والعناية بها منذ وقت مبكر من تاريخ المملكة العربية السعودية، حيث اولت الدولة لها اهتماماً كبيراً وذلك بالتشريعات والأنظمة التي تسهم في تنظيم عمله وتمكينه وتحقيق اسهامه في التنمية الاجتماعية؛ ويرجع هذا الاهتمام للمكانة الدينية للأوقاف في الدين الإسلامي، ومكانتها التاريخية فضلاً عن تعددها وتنوعها على مستوى العالم الإسلامي.

لم تغفل رؤية المملكة 2030 الاهتمام بها حيث نُظر إلى الأوقاف باعتبارها الممول الأكبر والمستدام للقطاع غير ربحي، وستعمل على تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول مصادر تمويل مستدامة، كذلك العمل على تعظيم الأثر الاجتماعي للقطاع من خلال إسهام نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف في تمكين القطاع غير ربحي من التحول نحو المؤسسية)vision2030.gov.sa.

الا ان الأوقاف في المجتمع السعودي تواجه العديد من التحديات منها ضآلة اسهاماها في المجال الاجتماعي حيث حصرت لفترة زمنية طويلة تسهم بشكل ضئيل في المجال الاجتماعي العام خاصة بعد الطفرة النفطية؛ نظراً لقيام الدولة بتقديم مختلف صور الرعاية الاجتماعية، وقد ترتب على توسع دور الدولة ضمور الأنشطة المجتمعية بصفة عامة ومنها الأوقاف (السدحان، 2018: 119) كما اتضح تقليدية مصارف الأوقاف بما لا يتناسب مع حاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة، حيث أوضحت دراسة(النمري2018) أهم المصارف الوقفية في 6 دول منها المملكة العربية السعودية، حيث اشتركت جميعها في التركيز على المصارف الدينية أما المصارف الاجتماعية فتمحورت حول رعاية الفقراء والايتام، وتنوعت ما بين التعليمية والصحية حتى تكاد تنعدم في مصارف الإسكان والتنمية الاقتصادية.

إضافة الى الى خضوعها للمركزية الحكومية على حساب المجتمع الخيري المدني مع ضعف الكفاءة والفعالية الداخلية في الموارد البشرية والعمليات وسياسات الاستثمار، كذلك تتضح بعض الإشكاليات مثل بذخ إنفاق الناظر في ظل غياب المراقبة المباشرة لعمله، عدم متابعة ناظر الوقف لأعماله الموكلة في الإدارات التنفيذية المختلفة (مثل مدير إدارة الاستثمار، مدير أدارة مصارف الوقف) بسبب عدم الوضوح في تحديد خطوط السلطة والمسئولية في المؤسسات الوقفية يعتبر من المشكلات التي تواجه المؤسسة الوقفية (www.tasbeel.com) و(الحزيم،2017) و سوء استغلال الأوقاف، و عدم تحديد نسبة كافية للتنمية و للاستثمار مما يؤدي إلى كثرة المنازعات وإهمال الوقف(الصلاحات، 2018: 38)

لذا فان الحاجة الى تطوير المؤسسة الوقفية في المجتمع السعودي بالغه الأهمية حيث ينظر اليها على انها الممول الأكبر والمستدام للقطاع غير الربحي بشكل عام في رؤية 2030، إضافة الى ما تتطلع له رؤية 2030 في رفع نسبة مساهمة القطاع غير الربحي من أقل من 1% الى 6% وتعزيز الدور التنموي لها لزيادة اسهامها في التنمية الاجتماعية، لاشك ان هذا يتطلب جهوداً حثيثة لتطويرها وتنميتها وتعظيم أثرها الاجتماعية، وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة واقع الأوقاف في المجتمع السعودي، والتحديات التي تواجهها وسبل تطويرها.

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع المؤسسات الوقفية في المجتمع السعودي مما يساعد على تلمس الجوانب التي تحتاج الى تطويرها وزيادة اسهامها في التنمية الاجتماعية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع المؤسسات الوقفية في المجتمع السعودي، والتحديات التي تواجهها، وسبل تطويرها وتنميتها.

المفاهيم:

الوقف:

أوضح معجم الفقهاء أن الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة (قلعه جي وقنيبي: 1988: 508)، بمعنى منع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها، فلا يجوز بعد وقفها أن تباع، أو ترهن، أو توهب، أو تورث، أما منفعتها فتصرف على وجوه البر والمنفعة العامة تبعاً للشروط التي يحددها الواقف، بمعنى: أن الوقف تعطى منفعته لا أصله (المهنا،2011: 27)

وللوقف ثلاثة أنوع حسب (**نظام الهيئة للعام للاوقاف، 1437هـ**):

- الوقف العام: وهو الوقف المشروط على أوجه بر عامة معينة بالذات أو بالوصف.
- الوقف الخاص(الأهلي): وهو الوقف المشروط على معين من ذرية وأقارب بالذات أو بالوصف.
- الوقف المشترك: الوقف الذي يشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف.

كما عرف (الصلاحات 2005) المؤسسة الوقفية بانها مؤسسة ذات طابع خيري تنشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية والاشراف عليها وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير عامة وتعمل من خلال قانون اتحادي أو محلي أو تشريع خاص.

وتعرف الباحثة المؤسسات الوقفية في هذه الدراسة بانها المؤسسات الوقفية الخيرية التي تقدم مشروعات اجتماعية في المجتمع السعودي.

الأوقاف في المجتمع السعودي

الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، بمعنى منع التصرف في رقبة العين التي يدوم الانتفاع بها، فلا يجوز بعد وقفها أن تباع، أو ترهن، أو توهب، أو تورث، أما منفعتها فتصرف على وجوه البر والمنفعة العامة تبعاً للشروط التي يحددها الواقف، بمعنى: أن الوقف تعطى منفعته لا أصله (المهنا، 2011: 27). **وللوقف ثلاث أقسام (السدحان، 2018: 21)**:

١. الوقف الذُرِّيُّ (نسبة إلى الذُرِّيّة): هو ما كان على الأولاد والأحفاد والأسباط والأقارب ومن بعدهم من الفقراء، ويسمى الوقف الأهلي، ويقوم على أساس حبس العين والتصدق بريعها على الواقف نفسه وذريته من بعده، أو غيرهم بشروط يحددها الواقف.
٢. الوقف الخيري: أو الوقف العام وهو الذي يقصد الوقف منه صرف ريع الوقف إلى جهات البر التي لا تنقطع سواء أكانت معينة كالفقراء والمساكين، أم جهات بر عامه كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها.
٣. الوقف المشترك: هو مختلط بين الامرين، أو قد يبدأ كونه وقفاً أهلياً ثم ينتهي به الأمر إلى وقف خيري، بعد انقطاع من يستفيد منه من ذرية الواقف، ومرد ذلك كله شرط الواقف.

أركان الوقف وشروطه:

١. الواقف، ويشترط فيه العقل والبلوغ، والحرية، والاختيار، وألا يكون محجوراً عليه لفه او غفلة، وألا يكون مريضاً مرض الموت.
٢. الموقوف علية، أن يكون على جهة بر، أن تكون الجهة الموقوف عليها غير منقطعة، ألا يعود الوقف على الواقف، وأن يكون على جهة يصح ملكها أو التملك لها.
٣. المال الموقوف، أن يكون مالاً متقوماً، وأن يكون معلوماً، وملكاً للواقف.

٤. الصيغة، وانعقاد الوقف يكون باللفظ والفعل (الصالح،2001: 80/59).

ويعد الوقف بمثابة مشروعا استثماريا يساهم بشكل ملموس في تحقيق تنمية مستدامة يستفيد منها الجيل الحالي والأجيال القادمة لأنه يقوم على حبس أصل مدر للدخل والمنافع المستمرة ، كما تعد من أقوى محركات التنمية المستدامة البشرية والمادية ويعتبر أحد عناصر التنمية الاجتماعية، فهو يقوم على عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية (منصور،2006: 22).

تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرئيسية –إن لم تُكن الأولى– في احتضانها للأوقاف، سواء من حيث الكمية العددية، أو القيمة المالية، ومرد ذلك إلى التراكم المتوالي للأوقاف طوال الأربعة عشر قرنا الماضية على أرض الحرمين الشريفين(السدحان،2018:325).

إلى الوقت الراهن لا يوجد قاعدة بيانات خاصة بقطاع الأوقاف قد يرجع ذلك للمدة الزمنية القصيرة لإنشاء الهيئة و كبر وضخامة حجم الأوقاف في المملكة– حيث تم إقرار نظام الهيئة العامة للأوقاف سنة1437هـ 2016م، ويقدر المتخصصون والمهتمون بالوقف على الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقه– مجرد تقديرات– أن أصول قطاع الأوقاف بالمملكة بلغت ما ي زيد عن تريليون ريال(www.awqaf.org.sa) بينما أوضحت دراسة قامت بها لجنة الأوقاف في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية 1438هـ أن قيمة الأوقاف العامة التي تشرف عليها الهيئة العامة للأوقاف وجهات حكومية أخرى بلغت 54 مليار ريال سعودي" وحتى هذا التقدير متحفظ عليه لعدم وجود قاعدة بيانات أو إحصاء شامل دقيق لكل الأوقاف العامة"، تشرف الهيئة على 14مليار ريال سعودي منها، بينما تقدر قيمة الأوقاف التي تحت إدارة جهات أخرى بمبلغ 40 مليار ريال سعودي، ويتركز 80% من هذه الأوقاف في أراضي ومباني تقع في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وبلغ حجم العائداتالسنوية التي تحققها الأوقاف العامة 325مليون ريال سعودي، وأن نسبة عائدات الأوقاف العامة مقارنة بحجمها تعتبر ضئيلة جداً ، إذ لم تتجاوز 2.3%وهذا الوضع يعكس ضعف كفاءة استثمار أموال الأوقاف العامة، وعدم تمكن الجهات من توظيفها توظيفاً استثمارياً يدر عليها عائداً مجزياً يغطي أوجه الصرف المستهدفة ويفيض عنها، بحيث يستخدم الفائض في تنمية موارد الوقف وزيادة حجمها.

أنالاعيان الوقفية والعامة تبلغ حوالي 33229وحدة، منها حوالي 8570 وحدة مسجلة، بينما 24659 وحدة غير مسجلة، أي لم تتجاوز الـ 25%، وتتوزع بين مزارع وأراضي آبار وعمائر وشقق ودكاكين وأسواق تجارية، أن وجود 75% من الاعيان غير مسجلة وعدم معرفة نحو 33% منها يدل على قصور في أداء الجهات المعنية على شؤون الأوقافوالاشرافعليهاسابقاً، أما صرف العائدات أُنفق من هذه العوائد13.1% على المصارف المستهدفة، بينما أُعيد استثمار النسبة الأكبر منها وهي 86.9% لتنمية الموار الوقفية.

وتمثلت أوجه الصرف في الأوقاف العامة، في صيانة المساجد، وخدمة الحرمين الشرفين، وبعض مناشط الجامعات، والمساعدات الخيرية، بالإضافة إلى الكتب والمطبوعات، وإفطار الصائمين.

ونلاحظ أن أوجه الصرف محصورة في أوجه معينة تقليدية يغلب عليها الجانب الديني مما حد من دورها في الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما الأوقاف الأهلية ويقصد بها الموقوفة بواسطة الافراد والمؤسسات الخاصة سواء، سواء كانت أوقاف ذرية أو خيرية أو شركة، والتي لاتدار بواسطة أحد الجهات الحكومية كالهيئة العامة للأوقاف، وإنما بنظارات خاصة بها، وتدار عادة بواسطة مؤسسات خيرية تنشط في المجال الخيري، أو عن طريق أفراد المجتمع الموسرين، وأوضح (السحيباني 2018)أن أصولها300مليار ريال سعودي.

- الجمعيات الخيرية: أن نسبة مساهمة الأوقاف في الموارد المالية للمؤسسات الخيرية تبلغ 49.2% مقابل 50.8% تمثل مساهمة الهبات والتبرعات والصدقات.
- أوقاف الافراد: يقصد بها أوقاف الخيرين والموسرين من أبناء المجتمع السعودي حيث بلغ عددها سنة 1438هـ في كل من الرياض والدمام والمدينة المنورة 471 وقف، أعلاها الوقف المشترك بلغت نسبته43.3% ، يليه الوقف الخيري بنسبة 34.7% ، يليه الوقف الذري بنسبة22%.

وتركزت الأوقاف الاهلية في 3 أنواع من الاعيان هي: العقارات (الأراضي، المباني) ولها النصيب الأكبر، يليها الأوقاف النقدية ثم المزارع، وتنوعت المتبقية بين أسهم ومحلات تجارية وشركات.

التحديات التي تواجه الأوقاف في المجتمع السعودي:

– الصورة الذهنية لدى المجتمع.

وهناك عدد من الأسباب التي تجعل الأوقاف لم تأخذ مكانها الصحيح في تنمية المجتمع، ومن ذلك شيوع اعتقاد خاطئ أن الأوقاف ليست سوى إدارة حكومية تعنى بشؤون المساجد وموظفيها من الائمة

والمؤذنين، كذلك النظرة الضيقة للوقف على انه مؤسسة دينية ومن ثم لا صلة له بالشئون الاجتماعية المدنية، إضافة إلى الإهمال الذي أصاب الأوقاف في فترات سابقة، وعدم العناية بها، وتدني كفاءتها إدارياً ووظيفياً (السدحان، 2018: 119) كذلك سجن الأوقاف في إطار فقهي واستبعاد فهم الاقتصاد الاجتماعي التضامني، مما أدى بالضرورة لاقتصار أثرها في منح العوائد الرعوية المادية بدلاً من التمكين (الحزيم،2017).

- **الاسهام في التنمية الاجتماعية.**

ضلت الأوقاف لفترة زمنية طويلة تسهم بشكل ضئيل في المجال الاجتماعي العام خاصة بعد الطفرة النفطية؛ نظراً لقيام الدولة بتقديم مختلف صور الرعاية الاجتماعية، وقد ترتب على توسع دور الدولة ضمور الأنشطة المجتمعية بصفة عامة ومنها الأوقاف(السدحان، 2018: 119).

أن الملاحظ عدم تنوع مجالات الصرف بما يتناسب مع حاجات المجتمع المتجددة والمتغيرة، حيث أوضح النمري 2018 أهم المصارف الوقفية في 6 دول منها المملكة العربية السعودية، حيث اشتركت جميعها في التركيز على المصارف الدينية أما المصارف الاجتماعية فتمحورت حول رعاية الفقراء والايتام، وتنوعت ما بين التعليمية والصحية حتى تكاد تنعدم في مصارف الإسكان والتنمية الاقتصادية ، حيث تمثلت مصارف الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية فيا يلي:

١. المجالات الاجتماعية: دعم المعسرين، وتسديد الديون والالتزامات المالية، دفع الديات، عتق الرقاب.
٢. المجالات الدعوية: بناء المساجد وعمارتها، بناء ودعم دور تحفيظ القران، إنشاء ودعم مراكز توعية الجاليات.
٣. المجالات الاغاثية: إفطار الصائمين، حفر الابار، سقيا الماء، تأثيث بيوت الفقراء.
٤. التعليم والبحث العلمي: بناء المدارس الوقفية، أوقاف الجامعات لدعم البحث العلمي، مراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. المجالات الصحية: تقديم المنحللطلاب الطب، تأسيس ودعم مراكز الفشل الكلوي.
٦. الصناعات المحلية والاسر المنتجة: دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعم الصناعات المحلية والتسويق لها.

٧. الأمن الغذائي: الإنتاج الوطني لمختلف أنواع الأغذية كالألبان والدواجن والبيض، زراعة النخيل وإنتاج التمور.

٨. المراكز البحثية: دعم البحوث والبرامج العلمية والدراسات الشرعية.

٩. البرامج العلمية والتوعوية المتخصصة: إنشاء مراكز بالتعاون وبرامج تعليمية متخصصة بالتعاون مع الجامعات، إنشاء مراكز لتدريب وتأهيل إصلاحيات السجون.

١٠. برامج الإسكان الوقفية: أسكان مستفيدي الضمان الاجتماعي "الإسكان التنموي"، إسكان الائمة والمؤذنين (تقرير اقتصادية الوقف بغرفة الشرقية1438هـ).

أما مصارف الأوقاف الخاصة:

فاحتلت الاضاحي المركز الأول بنسبة 19,5 يليها أوجه البر على نحو عام بنسبة 17.6،وتنوعت البقية في حلقات تحفيظ القرآن وإفطار صائمين وبناء المساجد والصرف على الفقراء وكفالة الايتام.

وهذا يعكس طبيعة المجتمع السعودي المتأثر كثيرا بالتعاليم الدينية والرغبة في تحقيق الاجر والثواب، ولكن لقلة الوعي بثقافة الوقف لدينا في المجالات المختلفة كالصحة والتعليم والمصارف المبتكرةحيث أوضح (الحيدري2018) أنه لا يوجد في المملكة العربية السعودية منظمات وقفية متخصصة بالكامل في المنح الصحي، يتجلى التنوع في المصارف بشكل واضح في المؤسسات الوقفية الغربية التي تشمل كل ما في ه نفع لصالح البشرية بشكل عام، مما جعله ينحصر في مجالات معينة ويقل في مجالات أخرى قد تكون أكثر حاجة لمتطلبات المجتمع ومشكلاته، على سبيل المثال في ظل ازدياد اعداد البطالة في المجتمع لو تم إنشاء مؤسسات وقفية تعنى بتأهيل الشباب لسوق العمل، أو مساعد ة الشباب على إنشاء مشاريع صغيره مثلاً بأمدادهم بالدعم المالي والمعرفي والقانوني الكافي، أن التراث الإسلامي مليء على مر العصور منذ عهد الرسول صلى الله علية وسلم إلى الدولة العثمانية بالكثير من المصارف حسب حاجة المجتمعات في ذلك الوقت حيث تنوعت من اهتمام بالمساجد وبناء البيمارستانات وبيوت للإيتام والفقراء وذوي الظروف الخاصة، وأوقاف للماء والغذاء وللتعليم، وامتدت حتى الاهتمام بأوقاف للبيئة والحيوانات الضالة و طيور الحرم، هذا التنوع في المصارف يعكس احتياجات المجتمع في ذلك الوقت مما أدى إلى إسهام الوقف في تنمية المجتمع بشكل حقيقي، هذا يجعلنا نستفيد من الإرث التاريخي لدينا في ابتكار مصارف تتناسب مع تطور المجتمعات وتغيرها السريع، وتلبية حاجاته التقنية والتكنولوجية المتجددة، وأوضح (الراجحي2016) قلة الدراسات التي توضح حاجات المجتمع وأولوياته، وبناء على

ذلك يتم تصميم البرامج بناء على ما يراه نظار الأوقاف بدون معرفة للاحتياجات الحقيقة من وجهة نظر متخصصين ، وأن غالبية الأوقاف التي تظهر للمجتمع أن لها أثر عالي ونفع في المجتمع تتميز بان لها ظهور إعلامي هو الذي سمح لها بان تعطي هذا الانطباع للمجتمع والحقيقة قد تكون عكس ذلك (الراجحي،2016).

– مشكلات مرتبطة بمؤسسة الوقف.

اوضح الحزيم 2017 أن الأوقاف في معظم العالم العربي والإسلامي خضعت للمركزية الحكومية على حساب المجتمع الخيري المدني مع ضعف الكفاءة والفعالية الداخلية في الموارد البشرية والعمليات وسياسات الاستثمار، كذلك تتضح بعض الإشكاليات مثل بذخ إنفاق الناظر في ظل غياب المراقبة المباشرة لعمله، عدم متابعة ناظر الوقف لأعماله الموكلة في الإدارات التنفيذية المختلفة (مثل مدير إدارة الاستثمار، مدير أدارة مصارف الوقف) بسبب عدم الوضوح في تحديد خطوط السلطة والمسئولية في المؤسسات الوقفية يعتبر من المشكلات التي تواجه المؤسسة الوقفية (www.tasbeel.com)وهذا ما يجعل النظار بحاجة إلى تأهيل وتدريب من قبل إدارة المؤسسة الوقفية،كذلك سوء استغلال الأوقاف،و عدم تحديد نسبة كافية للتنمية و للاستثمار مما يؤدي إلى كثرة المنازعات وإهمال الوقف(الصلاحات، 2018: 38)

تطوير المؤسسات الوقفية:

ان الحاجة اليوم تزداد بشكل كبير إلى تفعيل دور المؤسسة الوقفية لتأخذ دورها العملي في شتى المجالات، وبخاصة بعد تخفف العديد من الدول من مجال الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى كثرة الحديث عن ضرورة إيجاد دور فاعل لمؤسسات العمل الأهلي – القطاع الثالث– والتركيز عليه في كثير من تقارير المنظمات الدولية والمنتديات الثقافية والدراسات العلمية (السدحان،2018: 18) حيث أوصت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) 1997م عن مكافحة الفقر بضرورة إحياء دور الوقف لتؤدي دورها في مصلحة الفقراء والتنمية الاجتماعية بشكل عام (www.un.orgl) أن الحاجة اليوم للاهتمام بهذا القطاع ضرورية فالأوقاف من أهم أسباب حفظ الثروات و تطوير الاستثمار لتحقيق العوائد، فاذا تم تطوير هذا القطاع وتنميته وزيادة كفاءته الداخلية وتوجيهه لمصارف اجتماعية واقتصادية وبيئية مستدامة، وتكنولوجية ، فنحن نضمن أن آثار تلك الأوقاف ستمتد لأجيال قادمة، وستتخطى

بطريقة سلسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، ولكي نضمن تطوير المؤسسات الوقفية، تقترح الباحثة ما يلي:

أولاً/حوكمة الأوقاف:

ويقصد بالحوكمة الإدارة الرشيدة أو الخادمة،و الحكم المؤسساتي للشركات، وأسلوب ممارسة السلطة في الشركات (تهامي، 2012: 5).

أوضح العصيمي2018 أن القطاع الوقفي أقل قدرات من الناحية النظامية والتقنية واللوجستية من القطاع العام والخاص، وعليه فان الحوكمة تعد مطلباً ضرورياً وليس ترف إداري، بل ستعمل على زيادة ثقة المجتمع في تلك المؤسسات مما يساعدها على جذب الكوادر المهنية المتخصصة وزيادة ثقة الواقفين أنفسهم فيها، وستؤدي إلى نقلة نوعية في الاستثمار، وستساعد على التغلب على الكثير من المشكلات والمعوقات، وبالتالي تحقيق أهدافها بفعالية أكبر، وأكد (المحرج، 2016) أن الحوكمة تعتبر بمثابة الأداة لتطوير المؤسسات التي تعاني من الضعف والتشوه، وغياب الحوكمة مرتبط بانخفاض نوعية الخدمات، ، وتطبيق الحوكمة في المؤسسات الوقفية يساعد على رفع مستويات أداء العمليات، وتعزيز التنمية والتطور في بنية المؤسسة الوقفية، وكسب مصداقية الواقفين، والحصول على مستثمرين جدد لمشاريع الأوقاف، وبالتالي تساهم في تحقيق قدرة الأوقاف في بناء اقتصاد المجتمع والدولة دون قيود (الصلاحات، 2018: 35) .

ان تطبيق الحوكمة في المؤسسة الوقفية يحفظ شروط الوقف نفسه وتعزز من مصداقية الواقفين، وتحافظالحوكمة على الأصول الوقفية وفي نفس الوقت تمكن القائمين عليها من الاستغلال الأمثل للموارد، كما يكسبها المصداقية التامة لدى المؤسسات المالية من مصارف أو مؤسسات مانحه لغرض تمويل مشاريعها وبرامجها الاجتماعية، كما تساعد على زيادة مصداقية الواقفين في الدخول في مشاريع استثمارية وقفية،وتطبيق الحوكمة تكون بمثابة حاجز إداري يحفظ المؤسسة الوقفية من المخاطر الإدارية والمالية (الصلاحات،2018: 47).

و أكد تهامي 2012 أن حوكمة الأوقاف ستساعد على فرض الرقابة الفعالة على أداء مؤسسة الوقف وتدعيم المساءلة والمحاسبية، تقويم أداء الإدارة العليا، ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي لمؤسسة الوقف، و ترى الباحثة أن تطبيق الحوكمة يحقق العدالة والشفافية ويقضي على الفساد الإداري

والمالي، يعمق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ في المؤسسات الوقفية وبالتالي يزيد أرباحها ويضمن نموها و تحقيقها لأهدافها، وهذا ما أكده (العصيمي 2018) و(الحناكي2018) أن من أهم ما يتطلبه تطوير الأوقاف في المملكة العربية السعودية تطبيق أعلى درجات الحوكمة والافصاح والشفافية والالتزام وإصدار قوائم مالية مدققة قانونياً.

ومن مبادئ الحوكمة في المؤسسة الوقفية كما اوضحها الصلاحات2018 فيمايلي:

- **الإفصاح والشفافية**، وتتمثل الشفافية في عرض المعلومات الإدارية والمالية لأي قضية ذات أهمية لغرض الإفصاح عنها.
- **المساءلة**، أي تقييم اعمال المؤسسة من مدخلات ومخرجات، وطريقة الأداء، كذلك تقويم القائمين على النظارة الوقفية من ناظر أو إدارة استثمار، والمسائلة تشمل كل فرد في النظارة الوقفية من رئيس مجلس الإدارة إلى أصغر موظف، فكلهم محاسبون ضمن القانون واللوائح، وهذا الذي يعزز الشفافية.
- **محاربة الفساد**، وتشير إلى محاربة أي استغلال للسلطة أو المنصب لغرض الوصول إلى منفعه خاصه، كفساد الإدارة العليا مثاله لإدارة الأوقاف، أو فساد الموظفين من تحايل أو استغلال جزئي لبعض الموارد.
- **التمكين**، إعطاء المزيد من الصلاحيات والتفويض في المستويات الأقل مسئولية، وألا تكون إدارة المؤسسة مركزية بل مؤسسية، واختيار البديل الأكثر تنفيذاً، وسرعه ضمن عملية اتخاذ القرار.
- **الاستجابة**، وتتمثل في قدرة المؤسسة الوقفية على الاستجابة لاي مؤشر إيجابي أو عملية إدارية أو مالية أو استثمارية أو اجتماعية، يسهم في تطويرها ويعزز الديناميكية المؤسسية للأوقاف لأي طاري يحدث في البيئة الداخلية او الخارجية، ويأتي بعد الحصول على التغذية الراجعة من ذوي المصلحة والعلاقة بالأوقاف، كالواقفين أو الموقوف لهم أو حتى الحكومة والمستثمرين، وهذا ما يعرف "بالحوكمة المستجيبة".

- **أسلوب الإدارة،** فالأفضل والانسب أن يكون أسلوب الإدارة اللامركزية بعيداً عن التمحور حول الافراد فالأصل قيادة المؤسسة بطريقة مؤسسية بعيده كل البعد عن طغيان كاريزما القيادة الفردية بحق العمل الجماعي للأوقاف.
- **حفظ حقوق الواقفين،** لأنهم هم بالأساس المساهمين الرئيسين بالمؤسسة الوقفية؛ فيجب ان يتم مراعاة تأمين نقل ملكياتهم أو أوقافهم وتزويدهم بالمعلومات الكافية عن كيفية إدارة الأوقاف والصرف منها والاستفادة من ريعها، وحماية أصول الواقفين سواء من الاعتداءات الداخلية أو الخارجية.

ان أصحاب المصالح والأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة في قطاع الأوقاف هم:

١. الواقفون او الموقوف لهم: هما من يعطي ومن يأخذ من هذا الوقف وعليه يجب ان يمتاز كل طرف منهما بأشد معاير العطاء أو أشد معايير الأخذ والصرف، بحيث يسلم الواقف وقفه مع ما بهمن متعلقات مالية وقانونية واستثمارية على الوجهالصحيح، وأن يتم الصرف على الموقوف لهم ضمن شرط الوقف، وبمعايير الصرف التي تحفظ الوقف واستدامته.
٢. مجلس النظارة: وهو المجلس القائم على مراقبة العمليات والإجراءات ووضع السياسات التي تُسهل أداء المؤسسة الوقفية، وتعزز من الشفافية في السياسات الرشيدة وفي أروقة المؤسسة.
٣. المؤسسة الوقفية، مطالبة –من خلال الإدارة التنفيذية أو الإدارات أو الأقسام المساعدة– بتنفيذ كلي، وممارسة مهنية ضمن أطر معايير الحوكمة، فهي تنفذ السياسات التي يقرها المجلس.
٤. أصحاب المصالح بالمحصلة: وهم كل من له صلة بهذا الوقف، كالحكومة او المحاكم او الموردين او المستثمرين وغيرهم، فكل هذه الجهات يجب ان تسعى لتعزز الحوكمة في المؤسسة الوقفية؛ لتيسير وتسهيل أعمالهم ومصالحهم (الصلاحات، 2018: 36).

آليات ومقومات تطبيق الحوكمة في مؤسسات الأوقاف:

١. وضع القوانين واللوائح التي توضح حقوق وواجبات جميع أطراف الوقف.
٢. ضرورة توافر هيكل تنظيمي واضح للمؤسسات الوقفية.
٣. وضع نظام معلومات محاسبي متكامل للمؤسسات الوقفية يمكن من تحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المناسبة لكافة أطراف الوقف.

٤. الالتزام بمبادئ الإدارة العلمية الحديثة (الإدارة الاستراتيجية) في إدارة المؤسسات الوقفية.
٥. العمل على ضرورة تشكيل لجنة مراجعة(تدقيق) مستقله داخل المؤسسة الوقفية، وفقاً لمعايير وضوابط تشكيل هذه اللجان المطبقة في الشركات مع تطويرها بما يتناسب مع الهيكل التنظيمي لمؤسسات الوقف.
٦. تفويض كافة الصلاحيات للجنة المراجعةلممارسة مهامها في الرقابة والمتابعة والتقييم.
٧. ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد لكافة أطراف الوقف.
٨. التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة في الالتزام بالقوانين والمصالح ذات المصلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ممارسة جميع مهامه (www.tasbeel.com).

ثانياً/ الوقف كأداة للتنمية الاجتماعية:

يعوّل على قطاع الأوقافدعم وتلبية احتياجات المجتمع الأساسية وتخفف العبء على أجهزة الدولة في كثير من القطاعات التي يحتاجها الافراد كالقطاعات الصحية والسكنية والخدمية والتعليمية، أن القطاع الوقفي يمتلك من المقومات ما يمكنه من القيام بدور مؤثر في سد الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع والمساهمة في تطوير هذا القطاع بصورة مستدامة.

والتنمية الاجتماعية هي تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغييرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية، وذلك بإعداد وتوجيه الطاقات البشرية في المجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى رفع المستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع، وتحقيق متطلبات العيش الذي يليق بكرامة الإنسان.

أن القطاع الوقفي يمكنه أن يسهم بدوره في تحقيق تنمية اجتماعية نوعية نظراً لثقل حجم قطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية ولما يمتلكه من مقومات تمكنه من القيام بدور مؤثر في سد الاحتياجات الاجتماعية بصورة مستدامه، ولكي تحقق ما تطمح له أول ما تبدأ به هو من خلال برامجها ومشاريعها هو الاستثمار في رأس المال البشري في المجتمع، ومما لا شك فيهأن المؤسسة الوقفية بما تتميز به من جمع بين العمل الخيري وبين الخدمات التي تقدمها،تستطيع ان تحقق حراك اجتماعي حيث تقدم صوره من صور الرعاية الاجتماعية وذلك بتحقيق التكافل الاجتماعي بين فئات المجتمع مما يسهم في خلق حالة

من التوازن بين أفراده،أن استثمار الأوقاف في الانسان وتمكينه هو ما تهدف إليه رؤية المملكة 2030 لبناء مجتمع قوي ومنتج، و جوهر الاستثمار الاجتماعيهو تحقيق أهداف اجتماعيةقريبة وبعيدة المدى،تعمل علي تنمية أفراد المجتمع في النواحي الاقتصادية،و التعليمية، و الصحية،و غيرها من النواحي التي تخدم احتياجات الفئات ذوي الدخل المنخفض أو الحاجات الخاصة في المجتمع ، وأن تتنوع استثماراتها بناء على الاحتياجات المتجددة والمتغيرة في المجتمع ، ويوكد ذلك الحزيم 2018إن الأوقاف ستعظم من أثرها قفزاً إذا شجعت الاستثمار في الابتكار الاجتماعي والإبداع والالهام والاختراع والموهبة، وهذه المجالات هي ذروة الاستثمار في رأس المال البشري، فلابد من التوسع في مصارف الأوقاف بما يتناسب مع الحاجات المختلفة للمجتمع والاستفادة من تجارب الدول المختلفة ، ووفق تقرير لجنة الأوقاف بغرفة المنطقة الشرقية2018 أوضح أن المملكة المتحدة تركز في برامج المؤسسات الوقفية على الاستثمار الاجتماعي حيثيُستخدم كحل للمشكلات التي لا يوجد لها حل، إذ يقوم بمساعدة الأفراد وإعطائهم الفرصة وخوض المخاطرة التي لا تقوم الحكومة بخوضها، ولا فرق هنا بن المستثمرين والمتضامنين، لأن المال هنا هو دافع للخدمة الاجتماعية، إذ تقوم الجهات المهتمة في تحقيق الأثر الاجتماعي للاستثمار باستغلال الوقت في التنسيق مع الحكومة لخلق المعادلة الصحيحة، وأيضاً تقوم بالتواصل مع الجهات الحكومية والجمعيات المختصة التي لديها المشكلة ولم تجد لها حل، ويقصد بالاستثمار الاجتماعي هو كيفية جعل مجال صناعة المال ذا أثر اجتماعي، ويكون تركيزه على الاستثمار الذي يعطي عائداً مادياً ويؤثر على المجتمع في نفس الوقت، إذ يؤثر في جانبين:

١. التأثير الآني "اللحظي"، وهو توفير الحاجات الآنية للمستفيد.
٢. الأثر الاجتماعي، يبدأ من أثر التبرع أو العطاء ويصل إلى أثر الاستثمار (يعني أن كل من التبرع والاستثمار لها آثار اجتماعية).

وهناك عدة مجالات تغطيها تلك المؤسسات منها الشباب، البطالة، العدالة الجنائية، الريادة الاجتماعية، الصحة والرعاية الاجتماعية، الإسكان، البطالة، الاندماج الاجتماعي، التطوير العالمي، ومن الأمثلة على تلك البرامج، تقام برامج داخل السجون تقوم بتعليم المساجين الطهي وتعطيهم شهادات على ذلك ثم تقوم بتوظيفهم في السجن كطهاة وبعد خروجهم توفر لهم مباشرة وظيفة طاهي في القطاع الذي يحتاج ذلك مما يقلل من عبء الدولة داخل السجن ويستفيد المسجون نفسه بتأهيله لوظيفة معينة عند خروجه.

وكما تم توضيحه سابقاً أن المصارف الوقفية في مجتمعنا قاصرة على مجالاتمحدودويغلب عليها الطابع الديني، وعليه فالمسئولية تقع على كاهل مجالس النظار في بناء قدرات العاملين في المؤسسة الوقفية ودعم الابتكار في المجال الاجتماعي بما يحقق تنمية واستدامة تلك المشروعات، كذلك قد تقوم الهيئة العامة للأوقافباستحداث لجنة مهمتها ابتكار صناديق وقفية أو مشروعات وقفية وفق الاحتياجات التنموية التي يتطلبها المجتمعالتي تم تحديدها مسبقاً بالدراسات العلمية من قبل متخصصين اجتماعين ، ثم دعوة الجهات والراغبين في الوقف لتشغيل هذه الصناديق، وذلكبطرحهاكأوقاف مقترحة من خلال موقعها الالكتروني ومن يرغب بتبني هذا المشروعات أو الصناديق من الواقفين فيتقدم بطلب من خلال الموقع الالكتروني .

كذلك مما يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية وقفية عقد الشراكات مع القطاعات ذات الصلة في المجتمع كوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وإقامة صناديق وقفية للاستفادة من ريعها لمستفيدين الضمان الاجتماعي أو دور التأهيل التابعة للوزارة،أيضاً وزارة الصحة، وزارة التعليم، والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني،المديرية العامة للسجون،كذلك مجالس الغرف التجارية والصناعية بتخصيص جانب م ن برامج المسؤولية الاجتماعية؛ لتأسيس أوقاف بحيث تسهم في استدامة هذه البرامج، وخطت وزارة الإسكان خطوة جيدة في هذا المجال حيث قامت بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بمدينة الرياض بتأسيس الصندوق الوقفي للإسكان في 2017م وذلك من خلال صرف عوائد هذه الصناديق في توفير السكن الملائم للأسر الأشد حاجة من مستفيدي الضمان الاجتماعي.

ثالثاً/ تحديد الحاجات الاجتماعية

وذلك بالعمل على اجراء دراسات مسحية ميدانية دورية من قبل متخصصين اجتماعيين في كلمنطقة من مناطق المملكة؛ وتحديد الاحتياجات التنموية في هذا المناطق، و انشاء مصارف مبتكرة للأوقاف بما يتناسب مع الاحتياجات التنموية لكل منطقة ومحافظة، ومن ثم تصميم مشروعات وقفية قائمة على تعظيم الاثر الاجتماعي للفئات الأكثر حاجة في المجتمع، و طرح هذه المشروعات في الموقع الالكتروني للهيئة كمشروعات مقترحة ومن يرغب بإيقافها يتقدم بطلب على الموقع الالكتروني يوضح فيه كل جوانب هذا المشروع.

رابعاً/ نشر الوعي في المجتمع بالأوقاف.

استغلال الصحوة الوقفية في المجتمع بالتوعية بالأوقاف وأهميتها وإحياء لدورها كما كانت في سابق عهدها تقوم بدور حيوي في المجتمع والإسهام في تنميته، وذلك بعقد الشراكاتمع مختلف القطاعات ذات العلاقة على سبيل المثال وزارة الشئون الدينية وذلك بحث افراد المجتمع من خلال خطب المساجد، وتشجيعهم على إقامة أوقاف و إحيائها كشعيره دينيه، كذلك مع هيئة الاعلام و استغلال وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في حثأفراد المجتمعلإقامة أوقاف أو الاسهام في الصناديق الوقفية القائمة، فالأعلام هو لغة العصر ومن خلاله نستطيع مخاطبة كل الفئات وكل المراحل العمرية، كذلك تفعيل الموقع الالكتروني للهيئة العامة للأوقاف كجهة رسمية مختصة وتفعيل دورها إعلامياً ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي وإبراز جهود المؤسسات الوقفية الرائدة كنماذج يقتدى بها محلياً وعالمياً، وإقامة المزيد من المؤتمرات والملتقيات الوقفية وإثراء الحقل المعرفي بما يسهم في تطور هذا القطاع، والاستفادة من الطاقات الشابة بالحث على المبادرات النوعية المختلفة .

المراجع:

- أبو جزر، صلاح. (2019). دور الوقف في تمويل المشاريع الصغيرة، مجلة ريادة الاعمال الإسلامية، مجلد 4، العدد 1.
- الحزيم، يوسف. (2017). أهمية الوقف في التنمية الاقتصادية المستدامة، ورقة عمل في المؤتمر الإسلامي للأوقاف، مكة المكرمة.
- الراجحي، بدر. (2016) . قياس الأثر للأوقاف، مكة المكرمة: بحث مقدم ضمن المؤتمر الإسلامي للأوقاف.
- السحيباني، محمد. (2018). تقرير اقتصاديات الوقف، الرياض: ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للأوقاف.
- السدحان، عبد الله. (2018). الأوقاف والمجتمع، الرياض: مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.
- العصيمي، محمد. (2018). الأوقاف شريك التنمية وفق رؤية 2030، الرياض: ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للأوقاف.
- منصور، سليم. (2006) الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، الرياض: ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الثاني للأوقاف.
- الصلاحات، سامي. (2018) قواعد حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها الأساسية، الرياض: مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف.
- الحناكي، صالح.(2018). صناديق الاستثمار الوقفية، الرياض: ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الرابع للأوقاف.
- بوشلاغم، عميروش والوافي، شهرزاد وشرفي، منصف. (2017). دور المؤسسات الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم في المؤتمر العملي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، الاردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
- الصالح، محمد. (2001). الوقف في الشريعة الإسلامية وأثرة في تنمية المجتمع، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى.

- المحرج، عبدالمحسن.(2016). حوكمة الأوقاف دراسة تأصيلية مقارنة، دراسة دكتوراه منشوره الرياض: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية ، كلية العداله الجنائية، قسم الشريعه والقانون
- تهامي، عز الدين. (2012). حوكمة المؤسسات الوقفية، القاهرة: جامعة الأزهر: الندوة الدولية الأولى في التمويل الإسلامي الوقف الخيري والتعليم الجامعي.
- الموقع الالكتروني للجنة الأوقاف في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية (www.chamber.org.sa).
- الموقع الالكتروني (www.tasbeel.com)